أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

برلمانيون: تأخر الموازنة ينعكس سلباً على عمل المشاريع

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا برلمانيون وخبراء الى ضرورة الاسراع في حل جميع الخلافات السياسية للإسراع في إقرار الموازنة المالية لان تأخرها سينعكس سلباً على المشاريع الإستراتيجية في البلد.

وأوضحوا في أحاديثهم أن عدم إطلاق التخصيصات المالية الممنوحة للوزارات والمحافظات بوقتها المحدد سيؤثر على تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة في البلد ويوقف دوران العجلة الاقتصادية.

وقالت عضو اللجنة المالية ماجدة التميمي: إن الخلافات السياسية الحاصلة في البلد ستؤثر بشكل مباشر على إقرار الموازنة العامة، لانها تحتاج الى اكتمال النصاب في جلسة مجلس النواب لغرض مناقشتها وإدلاء آراء جميع الكتل السياسية بها مشيرة الى ان اية مقاطعة لجلسات مجلس النواب سيؤدي الى تأخر إقرارها لهذا العام.

واضافت التميمي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): ان تأخر اقرار الموازنة سيؤثر سلباً على تنفيذ جميع المشاريع الإستراتيجية والاستثمارية للبلد، خاصة أن عملية إطلاق الأموال تأخذ وقتاً طويلاً في الاصل، بمعنى انه عندما يتم التصويت على الموازنة بعدها سيتم المصادقة عليها من قبل مجلس النواب ثم تنشر في الجريدة الرسمية وبعدها يتم اطلاق التخصيصات المالية من قبل وزارة المالية.

ودعت الى حل كل الخلافات السياسية في البلد وضرورة حضور جميع الكتل السياسية الى مجلس النواب من اجل الاسراع باقرار الموازنة المالية العامة، لكي يعطي الوقت الكافي للوزارات والمحافظات والجهات المعنية في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية، خاصة أن العراق يمتلك ثروة نفطية هائلة يجب تسخيرها لخدمة البلد والمواطن العراقي.

من جانبها استبعدت عضو اللجنة المالية نجيبة نجيب التصويت على الموازنة إذا بقى الحال السياسي على ما هو عليه مشيرة الى ان المحافظات العراقية ستكون الأكثر تضرراً في حال تأخر إقرارها.

وقالت نجيب بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن الصراعات السياسية لو استمرت في البلد ستؤدي الى تأخر اقرار الكثير من القوانين المهمة كون الكتل السياسية هي ممثلة عن الشعب.

واضافت نجيب أن الموازنة المالية للعام الحالي لا يمكن اقرارها من دون حضور الكتل السياسية كافة، لأن كل كتلة لديها طلبات ترغب بوضعها في مشروع الموازنة بما يفيد ناخبيها كونهم ممثلين عنهم، راجية حل المشاكل السياسية العالقة من اجل خدمة الشعب وبناء الوطن.

وتابعت نجيب: إن التخصيصات المالية الممنوحة للمحافظات ضمن موازنة تنمية الأقاليم ستتأخر، مما يعرقل بعض المشاريع الاستثمارية ويولد مشكلة للمحافظات التي تحتاج الى هذه التخصيصات وتنتظر اقرار الموازنة من أجل تنفيذ المشاريع الكبيرة فيها.

الى ذلك اعتبر عضو مجلس النواب علي شبر أن موازنة العام الحالي ٢٠١٢، غير منصفة للمحافظات، وقال علي شبر لـ"السومرية نيوز"، إن النواب "جميعاً سجلوا اعتراضاتهم على فقرات في الموازنة، تتعلق بالمحافظات، فضلا عن أن الاخوة في المحافظات جميعهم لديهم اعتراضات ويطالبون بتعديلات كاجراء مناقلة بين فقرات القانون".

في غضون ذلك قال الخبير الاقتصادي مناف الصائغ :إن انتعاش الاقتصاد العراقي مرهون باستقرار الجانب السياسي والامني إضافة الى اقرار الموازنة في وقتها المحدد وعدم تأخيرها لاي سبب من الأسباب.

وأضاف الصائغ بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن تأخير الموازنة العامة للمشاريع الاستثمارية سيؤثر سلباً على تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية في العراق.

ولفت الى أن الموازنة عندما يتم إقرارها فانها تاخذ وقتاً طويلاً يصل الى ثلاثة اشهر بين الاعلان عن الموازنة والاستلام والعطاءات للتخصيصات المالية.

وذكر الصائغ إن تاخر اقرار الموازنة يؤثر على المشاريع من جانبين، الاول: التاخير في الوقت والثاني يكون تاثيرا فنيا على تنفيذ المشاريع لانه سيكون غير مدروس مسبقاً، ما يؤدي الى التسرع في بعض الامور وعندها يكون المشروع ضحلا ولا يتلاءم مع حاجات المجتمع الفعلية.

وفي وقت سابق اكدت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن تأخير إقرار الموازنة بفعل الخلافات السياسية يؤثر بصورة مباشرة على تقديم الخدمات للمواطنين .

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي بحسب (آكانيوز)، "كنا نأمل ان يكون العام الحالي أفضل من الأعوام السابقة في إقرار الموازنة لكن للأسف الشديد الأجواء السياسية دفعت تأجيل إقرار الموازنة"، معبرا عن أمله بأن "يكون مطلع الشهر المقبل موعدا أخيرا لإقرار الموازنة".

واضاف الهنداوي أن وزارة التخطيط حصلت على موافقة من مجلس الوزراء على تمديد الصرف من الموازنة الاستثمارية للمشاريع الخدمية القائمة بهدف منع توقف تلك المشاريع بسبب تأخير إقرار الموازنة".

وتضمن موازنة عام ٢٠١٢ تفعيل منح القروض المالية للمواطنين لأغراض السكن وللمزارعين بدون فوائد مالية وهو أمر قد يجعل منها طريقا لإيجاد حلول آنية لازمة السكن وتنشيط القطاع الزراعي.

ويبقى إطلاق الأموال المخصصة في الموازنة يحتاج إلى إقرار مجلس النواب على الموازنة المالية والذي يتأخر عادة في اتخاذ هذه الخطوة لوجود خلافات على المخصصات وأوجه الصرف.

وينتظر من إقرار الموازنة إطلاق ٥٩ ألف درجة وظيفية لعموم الوزارات والمؤسسات الحكومية وهو ما يعني تقليل نسب البطالة في البلاد.

وكانت الحكومة قد أقرت في اجتماعها الطارئ في الخامس من الشهر الماضي موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

وأعلن العراق عن مشروعات ضخمة لبناء مئات المساكن وتعزيز إنتاج الكهرباء التي تعاني البلاد من انقطاعها بشكل متكرر، لكن يبدو أن التوترات السياسية والأمنية فضلا عن الفساد يقف عائقا أمام تنفيذ تلك المشاريع.

وتحتاج المدن إلى الأموال لبناء بنيتها التحتية التي دمرتها سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف، ويحتج المواطنون على نحو مستمر على نقص الخدمات الأساسية التي لم تستطع الحكومات المتعاقبة على توفيرها رغم مرور نحو تسع سنوات على إسقاط النظام السابق.

مصرفي يدعو إلى التعامل بالبطاقات الائتمانية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا مدير رابطة المصارف الأهلية عبد العزيز حسون الى تعميم العمل بالبطاقات الائتمانية وذلك لسهولة التعامل بها في المصارف كافة .

وقال حسون بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) :إن عملية استخدام البطاقات الائتمانية "الفيزاكارد ، الماستركارد" ضرورية جدا في الوقت الحاضر كونها تستغني عن استخدام الكتلة النقدية المتحركة يومياً في التعامل.

وأضاف حسون أن مبادرة المصرف العراقي للتجارة بتوزيع البطاقات الائتمانية للمتعاملين معها جيدة وحضارية، ولابد من تعميمها على جميع المصارف .

وذكر ان المصارف مقبلة على الترويج لهذه البطاقات كونها بدأت تعمل وفق الأنظمة المصرفية العالمية المتطورة في عملية تقديم الخدمات.

وأوضح أن خدمات البطاقة الائتمانية ستجعل المتعاملين في السوق المحلي يستغنون عن استخدام الكتلة النقدية لأنها أصبحت ظاهرة متعبة ومكلفة.

وتابع حسون: إن الأشخاص الذين لديهم حساب جار في المصارف بإمكانهم الحصول على هذه البطاقة، وهي تشبه البطاقات الذكية المستخدمة في استلام رواتب المتقاعدين، لكنها أوسع لان حاملها بإمكانه أن يتعامل مع المطاعم أو الفنادق أو الأسواق وغيرها. يذكر أن المصرف العراقي للتجارة أعلن عن اطلاق البطاقات الائتمانية للأشخاص المتعاملين معهم لسهولة التعامل والقضاء على التعامل في الكتلة النقدية في الأسواق المحلية.

اقتصادي: على الحكومة التحرك لإلغاء الديون العربية

□بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

لفت الخبير الاقتصادي عبد الحسن الشمري الى أهميه التحرك الدبلوماسي العراقي نحو الدول العربية لإلغاء الديون المترتبة عليه وبناء اقتصاد وطني رصين.

وقال الشمري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن العراق يمتلك مقومات استثمارية هائلة وبإمكانه استقطاب جميع الدول العالمية اليه.

واضاف الشمري : إن ثروة العراق النفطية كبيرة وستكون له القوة الفاعلة في الأسواق النفطية العالمية، وباستطاعته استغلال هذه القوة من أجل الضغط على الدول العربية لالغاء ديونه، لأن أغلب الدول الأوربية وشرق آسيا الغت ديونها المترتبة على العراق.

وأشار الى أن مصر سترسل وفداً الى العراق من أجل الاستثمار في البلد والمطالبة بالديون المستحقة على الحكومة في الوقت الذي ترفض فيه مصر الغاء الفوائد على مبالغ عمالة المصريين العاملين في العراق منذ ثمانينات القرن الماضي.

وأضاف الشمري: على الحكومة أن تفرض شروطاً على الدول التي تستثمر بالعراق وان تمنح من خلالها امتيازات لمصلحة البلد كالغاء الديون أو الفوائد في سبيل النهوض بالاقتصاد .

وذكران معظم دول العالم تدخل بحروب كبيرة وتقاتل من اجل بناء اقتصادها لافتاً الى ان العراق لم يلعب الدور الحقيقي والفاعل في المنطقة لتطوير اقتصاده.

يذكر أن مصر اعتزمت ارسال وفد اقتصادي كبير الى العراق يضم سبعة وزراء للتفاوض مع الجانب العراقي والمطالبة بتسديد ديونهم المالية ورغبتهم للاستثمار في العراق.

لجنة الخدمات تلغي مشروع إعادة هيكلة هيئة الاتصالات

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قررت لجنة الخدمات في مجلس النواب الغاء مشروع اعادة هيكلة هيئة الاتصالات والاعلام بصورة نهائية.

وقال عضو اللجنة احسان العوادي بحسب (آكانيوز) ان "لجنة الخدمات قررت الغاء مشروع إعادة الهيكلة بعد ان بدأت تتخذ آليات جديدة لمحاسبة المفسدين"، مبينا ان "التحقيقات ما زالت مستمرة لوضعهم تحت طائلة القانون ومعالجة اخطاء ادارة الهيئة السابقة".

واشار الى ان "التحديات كبيرة والعقبات كثيرة" فالشركات التي تعاقدت معها الهيئة ليست "بالكفاءة المطلوبة وان الظرف السياسي لا يسمح باعادة هيكلة الهيئة بصورة كاملة".

واضاف العوادي أن الهيئة تقع تحت الرقابة والمتابعة من لجنة الخدمات وانها تعمل بالوكالة على معالجة اخطاء المرحلة السابقة".

وأعلنت هيئة الأعلام والاتصالات الحكومية أنها تعتزم مراجعة عقود شركات الهاتف النقال التي لم تطور خدماتها حتى الان.

وأكدت أن أداء شركات الهاتف النقال غير مقنع اطلاقاً بالرغم من مرور سنوات طويلة على عملها في البلاد وهو دون مستوى الطموح ويعاني العراقيون من سوء عمل شركات الهاتف النقال وارتفاع أسعار المكالمات بشكل مستمر، الأمر الذي سبب انتقادات واسعة لهيئة الإعلام والاتصالات . وتعمل في العراق ثلاث شركات رئيسية في مجال الاتصالات النقالة هي شركة زين العراق، وآسيا سيل، وشركة كورك .

إعلان مناقصة رقم (٢٠١٢/١) - تجهيز وتركيب المقاعد جانبي المقصورة الرئاسية والمقاعد الرئاسية في ساحة الاحتفالات الكبرى

تعلن الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن إجراء المناقصة رقم (٢٠١٢/١) والخاصة بتجهيز وتركيب المقاعد الجانبية والرئاسية في ساحة الاحتفالات الكبرى وحسب الشروط العامة لمقاولات أعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني المعدة من قبل وزارة التخطيط وتعديلاتها وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية فعلى الشركات المختصة مراجعة الدائرة المالية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض شراء وثائق المناقصة مقابل مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) خمسون الف دينار عراقي غير قابل للرد وسيكون آخر موعد لاستلام العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي ليوم الأربعاء الموافق (٢٠١٢/٢/٨) في مبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء ولا يتم استلام أي عطاء يرد بعد هذا الوقت على ان يكون موعد فتح العطاءات في اليوم التالي للغلق ويحق للمشترك حضوره او حضور من ينوب عنه أثناء عملية فتح العطاءات ولمزيد من التفصيل يمكن للمشتركين الاتصال على الهواتف (٧٤٣٣٠٩٥) او (٧٤٣٢٠٤٩).

المستمسكات المطلوبة:

١- الأعمال المماثلة ٢- بيان القدرة الفنية ٣- بيان القدرة المالية ٤- تصنيف المقاول واختصاصه ٥- إجازة ممارسة المهنة ٦- التأمينات الأولية ٧- البيان الإداري ٨- شهادة التأسيس ٩- براءة الذمة من الضريبة ١٠- كتابة الأسعار رقما وكتابة ١١- ختم جميع الأوراق المقدمة ١٢- جدول كميات مسعر ١٣- عدم وجود تحريف ١٤- وجود منهاج عمل واضح وكامل ١٥- ذكر طريقة الاتصال (صندوق بريد - فاكس - تلفون) ١٦- يكون تقديم العروض بيد مخول الشركة ويكون الظرف مختوم ويثبت عليه محتويات الظرف مع ملاحظة الآتي:

١- الفقرات غير المسعرة وتحسب ضمن المبلغ الإجمالي.
٢- مبلغ أوراق المناقصة غير قابلة للرد.
٣- إرفاق وصل شراء المناقصة.
٤- إرفاق مبلغ التأمينات الأولية (١٪) من مبلغ المناقصة بموجب خطاب ضمان او صك مصدق صادر من مصرف معتمد في العراق.
٥- يكون دفع المبالغ حسب الشروط التعاقدية.
٦- الغرامات التأخيرية بمقدار (مبلغ المناقصة/ مدة المناقصة) x ١٠٪.
٧- الالتزام بالتعليمات الحكومية بهذا الخصوص والمحاكم العراقية هي المرجعية في حل النزاعات.
٨- إلغاء المناقصة لا يرتب على جهة التعاقد أي تعويض مادي غير استرداد مبلغ شراء وثائق المناقصة.
٩- تتحمل الشركة التي تحال عليها المناقصة أجور الإعلان ورسم الطابع البالغ (٢) بالألف من القيمة الكلية للعقد وبنفس عملة العقد وتدفق قبل التوقيع.
١٠- يتم توقيع العقد خلال فترة (١٥) يوم عند حصول الموافقة النهائية على الإحالة او تبليغ الشركة بذلك رسميا وبخلافه يتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المترتبة وفق القانون إلا إذا حصل التأخير من قبل الطرف الأول.
١١- لا يباشر بتنفيذ الأعمال الإضافية او تغيير العمل إلا بموجب أمر تحريري صادر من جهة التعاقد وكذلك لا يحق للطرف الثاني التعاقد من الباطن إلا بموافقة الطرف الأول تحريريا شرط أن يتطلب الأمر ذلك.
١٢- يستقطع مبلغ (٣,٣٪) من كل دفعة أمانات ضريبية تعاد للطرف الثاني بعد جلب كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب.
١٣- يتحمل الطرف الثاني التعويض عن الأضرار الناجمة عن تنفيذ العقد سواء عن الأشخاص او الأشياء.
١٤- إذا تجاوزت مدة التأخير أكثر من (٢٥٪) من المدة تسحب المناقصة.
١٥- جهة التعاقد غير ملزمة بقبول اوطئ العطاءات.
١٦- أدناه نسب الترجيح للمفاضلة بين العطاءات وفق المعايير الخاصة بالأشغال العامة بمختلف أنواعها.
١٧-

ت	العوامل	الأهمية النسبية لكل عامل (جزء من المائة)
١.	مبلغ المناقصة.	٥٥٪
٢.	الفترة الزمنية للتنفيذ	١٠٪
٣.	تصنيف المقاول	٥٪
٤.	الحسابات الختامية التي تظهر تحقيق الأرباح خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.	٥٪
٥.	حسن الأداء السابق	١٠٪
٦.	الكفاءة المالية.	١٠٪
٧.	الأعمال المماثلة المنجزة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة والتي يجب ان تكون مؤيدة من قبل الجهة المعنية	٥٪

الأمين العام لمجلس/ الوزراء وكالة